



أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية
 باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للفترة (1980-2023)

The impact of foreign direct investment on the growth of the industrial sector in Algeria, An analytical and econometric study using the autoregressive distributed lags (ARDL) model for the period (1980-2023)

بشيكر عابد

بشير ميلود*

مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الرياضيات

مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الرياضيات

و الإعلام الآلي، جامعة غليزان، الجزائر

و الإعلام الآلي، جامعة غليزان، الجزائر

abed.bechikr@univ-relizane.dz

miloud.bachir@univ-relizane.dz

تاريخ النشر: 2025/04/27

تاريخ القبول: 2025/03/25

تاريخ الإرسال: 2025/02/09

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق إلى الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر أهم مصادر التمويل التي شهدت تطورا ملحوظا ولقيت اهتماما كبيرا، بالنظر للدور الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة مما يؤدي إلى رفع كفاءة مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع الصناعي الذي يعتبر قطاعا استراتيجيا في الجزائر، انطلاقا من الهدف الأساسي الذي تترجمه الدراسة النظرية بالإضافة إلى الجانب التطبيقي القياسي وذلك من أجل تحديد أثر متغير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1980-2023 باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك أثرا إيجابيا في المدى الطويل للاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، القطاعات الاقتصادية، القطاع الصناعي، الجزائر، نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

Abstract

This study aims to address the conceptual framework of foreign direct investment, which is considered the most important source of financing that have witnessed remarkable development and received great attention. given the role it plays in the transfer of the technology and modern techniques which leads raising the efficiency of various economic sectors, especially the industrial sector, which is considered a strategic sector in Algeria. Based on the primary objective that the theoretical study translates in addition on the standard applied aspect, in order to determine the impact of direct foreign investment variable on the growth rate of the industrial sector in Algeria during the period 1980-2023 using the Autoregressive Distributed Time Lags (ARDL) model. This study concluded that there is a positive impact in the long term of foreign direct investment on the growth of the industrial sector in Algeria.

Key Words: Investment, Direct foreign investment, Economic sectors, Industrial sector, Algeria, Autoregressive Distributed Lags model.

JEL Classification: F21, O14, C32

*مرسل المقال: بشير ميلود (miloud.bachir@univ-relizane.dz)



المقدمة:

تعمل مختلف اقتصاديات العالم على تنويع مصادر تمويلها من خلال الاعتماد على مصادر تمويل خارجية، كالاستثمار الأجنبي المباشر الذي شهدت تدفقاته على المستوى العالمي وتيرة نمو متسارعة، حيث أصبح يمثل متغيرا إقتصاديا حديثا وهاما، فاشتدت حدة التنافس بين مختلف الدول لاستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير مناخ استثماري ملائم، خاصة في الدول النامية التي تعتبره بديلا عن المديونية وما ينجر عنها من أعباء وتبعات تعرقل دوران عجلة التنمية الاقتصادية.

ولقد أثبتت الدراسات والنظريات على الأهمية البالغة للدور الذي يلعبه الإستثمار الأجنبي المباشر حيث ساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والتطور التقني كما عزز الاستثمار الرأسمالي، وأدى كذلك إلى خلق فرص عمل جديدة وامتصاص البطالة موفرا العملة الصعبة ومحققا للتوازنات الخارجية، وكل هذا نتج عنه نمو في ثروات الاقتصاديات المضيفة وتحسن واضح في مؤشراتهما الاقتصادية.

فالجزائر و على غرار باقي الدول النامية المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر، تعاني اقتصادها من اختلالات هيكلية عميقة بسبب اعتمادها و بشكل شبه كلي على عائدات النفط كمصدر دخل أساسي مقابل ضعف مساهمة باقي القطاعات الإنتاجية، إتبعته جملة من الاستراتيجيات التنموية تقوم على إعادة هيكلة النشاط الاقتصادي بهدف بناء قاعدة إنتاجية تتميز بالتنوع و التكامل، معتمدة فيها على الإستثمار الأجنبي المباشر كإحدى أهم الركائز لتحقيق أهدافها و ليس فقط كمصدر تمويل خارجي ، بل جعله وسيلة لتعزيز و تطوير البنى التحتية بهدف خلق ديناميكية إيجابية للإستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية نتيجة اكتساب الخبرة و الكفاءة الأجنبية.

ولقد تم التطرق في العديد من الأبحاث والدراسات إلى موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على نمو اقتصاديات الدول المضيفة، إذ جاءت النتائج متباينة من إقتصاد لآخر -بحسب خصوصية كل منها، لذا انصب التركيز على أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر وما يترتب عنه من آثار على الاقتصاد الوطني، وكذا اعتبار الصناعة من أهم الدعائم التي تقوم عليها الاستراتيجيات التنموية.

ومما سبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي: ما هو أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع

الصناعي في الجزائر؟

ومن خلال الإشكالية المطروحة يمكن صياغة فرضيات البحث التالية:

- نمو القطاع الصناعي في الجزائر له علاقة مباشرة بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- هناك علاقة تأثير إيجابية في المدى الطويل للإستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر وعلى هذا الأساس تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور أساسية:
- **المحور الأول :** الجانب النظري للإستثمار الأجنبي المباشر.
- **المحور الثاني:** واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والصناعة في الجزائر.



– **المحور الثالث:** دراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1980-2023).

– **الدراسات السابقة:**

– **دراسة Markose و Venables (1997)** بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر كعامل محفز للتنمية الصناعية ، حيث قدمت هذه الدراسة إطارا تحليليا لتقييم آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الشركات المحلية في الصناعة نفسها بالاعتماد على جداول المدخلات والمخرجات لدراسة مختلف الارتباطات المتداخلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و القطاعات الاقتصادية من خلال قناتي السلع النهائية والمنتجات الوسيطة، و من ثم توصلت هذه الدراسة إلى أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من شأنها أن يؤدي إلى إنشاء قطاعات صناعية محلية قادرة على تحقيق النمو والتطور إلى مستوى يمكن فيه الاستغناء كليا عن مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة شريطة توفر الظروف الملائمة.

– **دراسة عبد العزيز إدريسي وآخرون** بعنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية القطاع الصناعي في غانا، بواسطة تطبيق اختيار جوهانس للتكامل المشترك لتقدير نموذج الدراسة للفترة 1980-2013، حيث أظهرت النتائج أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتكوين رأس المال الثابت والانفتاح التجاري لها آثار إيجابية كبيرة على أداء القطاع الصناعي في غانا على المدى الطويل على العكس من ذلك كان لتراجع سعر صرف العملة وشروط التبادل تأثيرا سلبيا على أداء القطاع الصناعي في المدى الطويل كما أوصت الورقة البحثية بجعل القطاع الصناعي أكثر جاذبية لجلب المستثمرين مع العمل على تحسين سعر صرف العملة باعتبار أبالاستهلاك المستمر للعملة يضر بالأعمال التجارية.

– **دراسة كامل سي محمد وآخرون (2015)** بعنوان: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري، و التي تهدف إلى تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، والتصدير خارج المحروقات، والصناعة والتشغيل على المدى الطويل في الاقتصاد الجزائري من خلال تطبيق اختبار ECM-ARDL وARDL للفترة (1970-2014)، حيث توصلت نتائج النموذج أن الاستقرار الاقتصادي الكلي و السياسي لا يكفيان لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة قصد تقديم المساعدة للقطاعات خارج قطاع المحروقات في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

– **الإضافة المرجوة من الدراسة:** من خلال دراستنا هذه وبالمقارنة مع الدراسات السابقة يمكن تحديد الإضافة المرجوة من موضوع بحثنا هذا، حيث سيتم التركيز على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر و تأثيرها الإيجابي على نمو القطاع الصناعي في المدى الطويل، و هذا ما ما يثبت دور و أهمية هذه الاستثمارات في تحقيق النمو الاقتصادي بشكل عام رغم تركزها بنسب عالية في قطاع المحروقات و هذا باعتبار طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بكونه اقتصادا ريعيا.



65- الجانب النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

1. مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت مفاهيم الباحثين الاقتصاديين للإستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن المفاهيم الأكثر تداولاً هي تلك المقدمة من طرف الهيئات و المنظمات المالية الدولية التي تميز منها التعاريف التالية:

عرف صندوق النقد الدولي (FMI) الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه علاقة طويلة الأجل والتي تنشأ من خلال حياة مستثمر أجنبي على نسبة 10 % من الأسهم العادية أو قوة التصويت في مؤسسة ما ، بهدف الحصول على فوائد دائمة في تلك المؤسسة و امتلاك قدرة فعلية على التسيير و اتخاذ القرار فيها (بثينة، 2009، الصفحات 316-331)، بينما عرفته منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OCED) أنه روابط إقتصادية تنشأ بين مستثمر أجنبي و شركة ما، و التي تمكنه من التأثير الفعال في اتخاذ القرار داخل هذه الشركة عن طريق الإمتلاك الكامل لرأس المال المؤسسة أو المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة بنسبة 10 % على الأقل أو عن طريق الإقراض الطويل الأجل (التميمي، 2008، صفحة 196) ، أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) فقد عرفه بأنه ذلك الإستثمار الذي يؤدي إلى علاقة طويلة الأجل، يترجم سيطرة و منعة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم و فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير التي يحملان جنسيتها، إذ يشمل هذا الإستثمار ملكية الأسهم و الأرباح التي يعاد استثمارها و قروض الشركة الأم للفروع التابعة لها في البلد المضيف، حيث يؤدي هذا الإستثمار إلى السيطرة على الأصول المستعملة في الإنتاج.

ومن الإقتصاديين و الباحثين في هذا المجال ، فقد عرف Raymond Bertrand الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه مساهمة استثمار مؤسسة ما في رأس مال مؤسسة أخرى من خلال إنشاء فرع في الخارج، أو رفع رأسمالها ، أو استرجاع مؤسسة أجنبية أو إنشاء مؤسسة أجنبية مع شركاء أجنب، و بالتالي فهو طريقة لتحويل رؤوس الأموال و الموارد من دولة ما لدولة أخرى خاصة عند إنشاء المؤسسات (Bertrand, 1971, p. 49).

كما عرفه John. H. Dunning على أنه استثمار يتيح للمستثمر مراقبة الشركة الأجنبية بغية الإستعمال الحذر للأصول و ضمان أمان استثماره، بالإضافة إلى خلق منافسة بين الشركة الأجنبية و شركات محلية في دول أخرى، و بالإضافة إلى تحويل رؤوس الأموال إلى دول أجنبية يتضمن الإستثمار الأجنبي المباشر عدة مهارات و خبرات تنظيمية و نقل التكنولوجيا و كذا إمكانية ممارسة السيطرة القانونية و الفعلية على أصول رأس المال البشري.

أما M.L.Jhingan فقد عرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه ممارسة السيطرة القانونية و الفعلية على أصول تم إنشاؤها في بلد مضيف لرأس المال (M.L.Jhingan, 2011, p. 576).

2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الإستثمار الأجنبي المباشر عدة صور و أشكال، التي بإمكانها إتاحة عدة خيارات لكل من البلد المضيف والمستثمر الأجنبي، إذ يمكن تمييز الأصناف التالي:



- 1.2. الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك:** يعتبر هذا النوع من الاستثمار الأكثر شيوعاً في الدول النامية، فهو مشروع يشترك فيه طرفين أو أكثر، بحيث يشترك فيه المستثمر المحلي مع نظيره الأجنبي الذي يأخذ عدة أشكال قانونية (مؤسسة فردية، شركة أجنبية أو شركة عامة). (شلغوم، 2012، صفحة 8)
- 2.2. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:** هي تلك المشاريع التي يمتلك فيها المستثمر الأجنبي رأس المال والإدارة والتسيير ملكية كاملة و مطلقة، و تتم بإنشاء شركة في بلد مأمّن خلال نقل المهارات التمويلية، الإدارية و الفنية المختلفة لتمكينها من استغلال الخبرة التنافسية المكتسبة. (كاكي، 2013، صفحة 9)
- 3.2. مشاريع أو عمليات التجميع :** في هذا النوع من الاستثمارات يقوم المستثمر الأجنبي بإنشاء وحدات على مستوى الدولة المضيفة، إذ يأخذ شكل إتقافيات تبرم بين البلد المضيف و المستثمر الأجنبي إذ بموجبها يقوم المستثمر الأجنبي بتزويد البلد المضيف بمكونات منتج ماصنع في البلد الأم. (بلال ملاحسو، أمال تخنوتي، 2015، صفحة 10)
- 4.2. الشركات المتعددة الجنسيات:** هي شركات تخضع لسيطرة جنسيات متعددة في ملكيتها وإدارتها، وتقوم بنشاطاتها الاقتصادية في دول أجنبية عديدة، إلا أن خططها و عملها و سياستها تصمم في مركزها الرئيسي في الدولة الأم، حيث يتجاوز نشاطها حدودها الوطنية ليصل إلى الدول المضيفة. (بن يوب لطيفة، عوار عائشة، خرافي خديجة، 2019)
- 3. محددات و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:**
- 1.3 البحث عن المصادر:** يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استغلال الميزة النسبية للدول، و خاصة تلك الغنية بالمواد الأولية كالغاز الطبيعي والنفط والمواد الزراعية، فضلاً عن وجود يد عاملة مؤهلة و مدربة أو انخفاض كلفتها.
- 2.3. البحث عن الأسواق:** يسعى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البحث عن أسواق خارجية بغية تلبية المتطلبات الاستهلاكية في الدول المضيفة للاستثمارات، و خاصة تلك التي كان يتم التصدير إليها في وقت سابق.
- 3.3. البحث عن الكفاءة:** خاصة في المشاريع الاستثمارية التي تتم فيما بين الدول المتقدمة و الأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية مثلاً.
- 4.3. البحث عن أصول إستراتيجية :** و ذلك من خلال عمليات التملك أو الشراكة التي تقوم بها الشركات الأجنبية مع شركات محلية خدمة لمصالحها و أهدافها الإستراتيجية. (خضر، 2004، صفحة 6)
- 4. أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:** يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أنجع الوسائل لتحقيق التنمية الشاملة، مخرفاً آثاراً و منافع إيجابية على اقتصاديات الدول المضيفة المتمثلة فيما يلي :
- تحقيق و تمويل التنمية الاقتصادية.
 - خلق فرص عمل جديدة.
 - تحسين موازين المدفوعات.
 - نقل المهارات الفنية و الإدارية و كذا نقل التكنولوجيا. (مبروك، 2013)



5. علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالصناعة: لقد اختلفت وجهات النظر في النظرية الاقتصادية حول أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي، فبرزت نظرتين:

1.5. النظرة الإيجابية: المعبر عنها من خلال النظرية الكلاسيكية الحديثة (النيوكلاسيكية) للنمو الاقتصادي والتي أثبتت أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما ومتاح في المجتمع من عناصر الإنتاج المتمثلة في العمل، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم و التكنولوجيا؛ مركزة على عملية تكوين رأس المال و علاقتها بالنمو كأحد أهم الإضافات التي أحدثتها النظرية، حيث اعتبر النيوكلاسيكيون أن زيادة تراكم رأس المال تعني زيادة عرضه و هذا ما يؤدي إلى خفض سعر الفائدة، فيزيد حجم الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج و بالتالي تحقيق النمو. (بخاري، الصفحات 34-35)، معتبرين أن التقدم التكنولوجي سيزيد من مستوى تكوين رأس المال المادي والبشري ومستوى الفن الإنتاجي وهي عوامل تؤثر إيجابا في معدل النمو (القريشي، 2007، الصفحات 66-67) إذ اعتبرت هذه النظرية الاستثمار الأجنبي المباشر أنه قناة مباشرة لإحداث النمو كونه يزيد من التراكم الرأسمالي في الاقتصاد المستضيف وبذلك فهو يعتبر محركا أساسيا للنمو؛ فيما اعتبرته نظريات النمو الداخلي قناة غير مباشرة لتحقيق النمو الاقتصادي و التي ترى أن النمو الاقتصادي للبلد مرتبط بوتيرة تراكم مجموعة من العوامل الأساسية المكونة من رأس المال البشري، الابتكار، المعرفة والتكنولوجيا وهي تابعة لخيارات البلد الاقتصادية لذلك اعتبر النمو داخليا، ولأن المعرفة التكنولوجية أحد عوامل الإنتاج فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يرافقها تحويل للفن الإنتاجي والمعرفة يمكن أن تساهم في إحداث نمو معتبر في الاقتصاد المضيف (Soudou Blade, 2014, p. 18)

2.5. النظرة السلبية: ينظر بعض المنظرون الاقتصاديون إلى العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والصناعة بنظرة سلبية، و ذلك بسبب الآثار الناتجة عن الإستثمار الأجنبي المباشر في إقتصاد البلد المضيف، في مقدمتهم الاقتصادي J.Dunning صاحب النظرية الانتقائية المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر، و الذي سلط الضوء على ثلاث مزايا أساسية تخص الشركات الأم و التي ينبغي أن تتمتع بها مجتمعة لكي تتخذ قرار تدويل نشاطاتها الاستثمارية (مزايا متعلقة بالملكية، مزايا متعلقة بالموقع و مزايا الاستيعاب) وهذا ما يؤدي إلى سلوكيات احتكارية من شأنها خلق هيكل من الصناعة يسوده الاحتكار في البلد المضيف ينجم عنه نقص في استخدام القوى المنتجة، وبالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر سيزاحم نظيره المحلي و يترتب عنه عدم العدالة في توزيع الدخل مما يؤدي إلى تشوهات تضر بالنمو الاقتصادي للاقتصاد المضيف. (Ntanga Ntita, 2019).

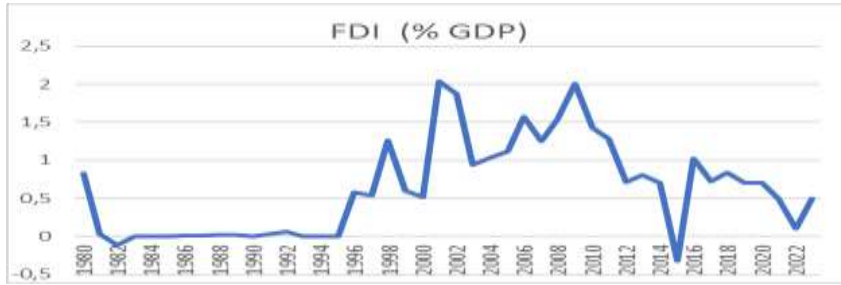
67- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والصناعة في الجزائر

1. تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: (1980-2023)

يعتبر صافي التدفقات الوافدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد، بمثابة مجموع رأس المال، حقوق الملكية والعائدات التي يعاد استثمارها وغيرها من رؤوس أموال طويلة الأجل و قصيرة الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات. وتوضح هذه السلسلة صافي التدفقات (أي صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوما منها الاستثمارات التي يتم سحبها) من المستثمرين الأجانب نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي في الجزائر، كما هو مبين في الشكل التالي:



الشكل رقم (01): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (%) من إجمالي الناتج المحلي في الفترة (2023-1980)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات موقع البنك الدولي www.albankaldawli.org - تاريخ الإطلاع: ديسمبر 2024

ما يلاحظ هو أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بقي ضعيفا ومتذبذبا خلال الفترة 2023-1980 حيث انعدم تدفقه خاصة بين سنتي 1981 و1995 بسبب الوضع الداخلي المعقد في الجزائر على كل الأصعدة؛ و يرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط بشكل حاد إذ رافق هذه المرحلة تفاقم أزمة الديون الخارجية و ارتفاع خدامتها، وعدم استقرار الوضع الأمني و السياسي والاقتصادي مما أدى إلى ارتفاع درجة المخاطر التي كان لها تأثيرا سلبيا على استقطاب الاستثمار الأجنبي. و بعد التخلي عن النظام الاقتصادي الاشتراكي نهاية الثمانينات و انتهاج نظام اقتصاد السوق في بداية التسعينات ، أصدرت الجزائر قانونا جديدا للإستثمار سنة 1993 بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بمنح من خلاله عدة مزايا مالية و جبائية للمستثمرين الأجانب ، المقيمين منهم و غير المقيمين دون أي تمييز بينهم، ليتم تعديله سنة 2001 فاسحا المجال واسعا أمام المستثمرين الخواص المحليين والأجانب (ناجي، 2009، صفحة 59) من خلال:

- إدخال مبدأ حرية الاستثمار اعتماد عدة معايير دولية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- خلق بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تشجيع المستثمرين الأجانب باستفادتهم من مزايا حوافز مالية وضريبية.

إذ نتج عن هذه الإجراءات تحسن في مستوى نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي تركز معظمه في قطاع المحروقات، حيث تصدرت الجزائر من خلالها قائمة الدول العربية المضيفة للاستثمارات الأجنبية عربيا سنة 2011، لتتراجع إلى المركز الرابع سنة 2012. (Mekarssi, 2019، صفحة 92). و في سنة 2015 سجلت الجزائر انخفاضا حادا في معدل نمو تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ (0.30%) من إجمالي الناتج المحلي ، و تسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق المالية العالمية مؤثرا على اقتصاديات الدول المتقدمة مما أدى إلى تراجع تدفقات رؤوس الأموال الوافدة إلى الجزائر، ليشهد بعد ذلك تحسنا ملحوظا سنة 2016، نتيجة تحسين سياسات الاستثمار من جهة ، حيث وضعت الجزائر قانونا جديدا للإستثمار قدمت من

خلاله عدة حوافز ضريبية وكذا التسهيلات اللازمة للمشاريع الاستثمارية، وتحسن إنتاج النفط من جهة أخرى،



ليعود بعدها إلى النمو بنسب قليلة نوعا ما في الفترة 2016-2019 نتيجة للسياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر.

2. تطور قطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة (1980-2023): يتكون القطاع الصناعي الجزائري من

الصناعات الاستخراجية (المعتمدة أساسا على استخراج الموارد الباطنية و في مقدمتها المحروقات)، والصناعات التحويلية التي تشمل الصناعات الغذائية وصناعة التعدين والصناعات الكيماوية و الألمنيوم والزجاج والبلاستيك وبعض الصناعات الكهربائية والإلكترونية والميكانيكية، التي تصنف ضمن خانة الصناعة الخفيفة التي لا تعكس الموارد والإمكانات التي تزخر بها الجزائر، فهي لا تلي احتياجات الاستهلاك المحلي، وبالتالي اللجوء للاستيراد لتغطية متطلبات السوق المحلي و يعبر عن تطور القطاع الصناعي من خلال متغير نسبة القيمة المضافة التي يحققها من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (01): القيمة المضافة لقطاع الصناعة (VAL(%GDP) و نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2023)

السنوات	VAL(%GDP)	نسبة النمو (GDP) (%)	السنوات	VAL(%GDP)	نسبة النمو (GDP) (%)
1980	57,65171	0.80	2002	39,76671	5.40
1981	57,05382	3.00	2003	,0401.42	6.5
1982	56,12299	6.40	2004	44,99146	4.50
1983	55,80961	5.40	2005	48,50684	5.40
1984	55,80247	5.60	2006	50,89138	2.90
1985	53,56476	3.70	2007	50,37172	3.10
1986	48,11424	0.40	2008	51,61617	2.50
1987	46,42371	(0.70-)	2009	42,01288	1.20
1988	45,29246	(1.00-)	2010	45,24319	4.80
1989	45,53388	4.40	2011	44,98669	3.00
1990	44,02663	0.80	2012	43,19505	2.40
1991	48,22972	(1.20-)	2013	39,74385	2.60
1992	45,91681	1.80	2014	38,56141	4.10
1993	45,0343	(2.10-)	2015	32,7565	3.20
1994	44,94133	(0.90-)	2016	32,20516	3.90
1995	45,82538	3.80	2017	33,47669	1.50
1996	47,06226	4.10	2018	35,34326	1.40
1997	48,15481	1.10	2019	33,57432	0.90
1998	42,25048	5.10	2020	30,02358	(5.00-)
1999	44,23905	3.20	2021	36,31692	3.80
2000	53,33097	3.80	2022	43,06079	3.60
2001	40,81495	3.00	2023	37,99856	4.10

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات موقع البنك الدولي www.albankaldawli.org - تاريخ الإطلاع: ديسمبر

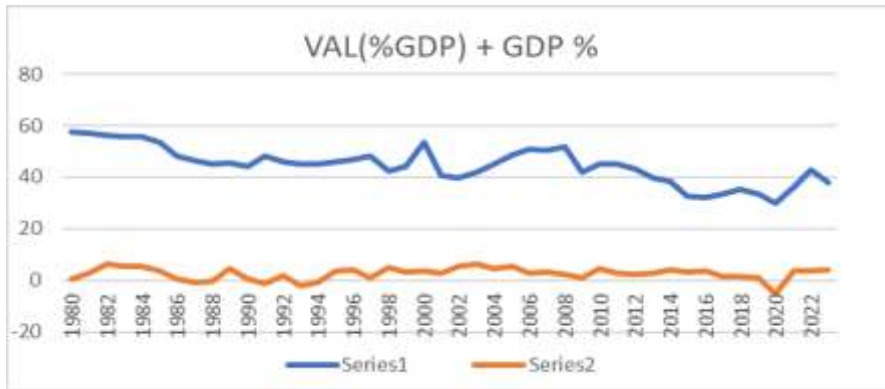
2024

يتضح من الجدول أيضا أن معدلات نمو الناتج المحلي في الجزائر متذبذبة، و هذا حسب النسب المثوية المسجلة خلال الفترة 1980-2023، حيث سجلت نسبة (-5.00) % كأدنى قيمة سنة 2020 و هذا ما يفسر تأثر الناتج المحلي الإجمالي بالأزمة الصحية العالمية (كوفيد 19) الذي مس كل دول العالم، كما سجل نسبيا سلبية (-



و (0.70)، (1.00-)، (1.20-)، (2.10-) و (0.90-) في السنوات 1993، 1991، 1988، 1987 و 1994 على التوالي و هذا بسبب الآثار الناجمة عن الأزمة البترولية التي ضربت أسواق النفط سنة 1986، و كذلك بسبب الظروف و الأوضاع التي مرت بها الجزائر في بداية التسعينات ، أما أعلى نسبة فسجلت سنة 2003 ب 6.50% كانعكاس للوضعية المالية و الاقتصادية السائدة في تلك الفترة نتيجة الإصلاحات والسياسيات التي باشرتها الجزائر، وفي بداية الألفيات بادرت الجزائر بإصلاحات اقتصادية سعيها منها إلى تفعيل منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، فعملت على تهيئة المؤسسات عبر تدابير إعادة التأهيل والمطابقة تماشيا مع المقاييس الدولية مع ضرورة تحسين مناخ الأعمال، بالإضافة إلى الشروع في تنفيذ برامج الخصخصة بغرض التخليع المؤسسات العمومية التي تعاني من الإفلاس وهي بذلك تشكل عبءا على الميزانية العامة للدولة بهدف الرفع من فعالية القطاع الصناعي؛ و مع تطبيق سياسة ترمي إلى تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي شملت القطاع البنكي، سوق رؤوس الأموال، سوق العقار الاقتصادي وقواعد الشفافية والمنافسة إلا أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام بقيت ضعيفة حيث لم تتجاوز 14.85% سنة 2018 و هي الأعلى خلال الفترة (2000-2023). كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02) : تطور القيمة المضافة لقطاع لصناعة (% من إجمالي الناتج المحلي) و نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2023)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات البنك الدولي الموضحة في الجدول رقم (01).

أما عن القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ أعلى مستوى لها خلال هذه الفترة سنة 1980 بنسبة 57.65% إلا أن هذه النسبة تراجعت في السنوات الموالية إلى حدود 30.20% سنة 2016، و 30.02% سنة 2020 كأدنى مستوى لها سنة 2015، لتشهد بعدها تحسنا ملحوظا خلال السنوات الموالية، و يعود هذا التراجع إلى الوضعية الصحية (كوفيد-19) التي اجتاحت العالم بأكمله مخلفة آثارا سلبية على كل الاقتصاديات و أيضا التبعية المطلقة لقطاع المحروقات للأسواق الخارجية التي تشمل التكنولوجيا والمعدات الصناعية والسلع الوسيطة، إضافة إلى ذلك ترتبط أسعار المحروقات بالأسواق المالية العالمية، مما يفسر اختلال وتراجع نمو القطاع الصناعي الوطني.

71- الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1980-2023):

1. منهجية الدراسة القياسية :

من أجل دراسة العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو قطاع الصناعة في الجزائر للفترة (1980-2023) باستخدام بيانات سنوية، تم الإعتماد على مؤشرات التنمية لمجموعة البنك الدولي وباستخدام نموذج قياسي من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا، تم إختيار نموذج الانحدار الذاتي ذات المتباطئات الموزعة (ARDL) كأحسن نموذج مقارنة بالنماذج القياسية الأخرى وذلك من أجل الوصول إلى حجم التأثير في الأجلين القصير والطويل، بالإضافة إلى كونه نموذج يتم من خلاله تحليل النتائج المتوصل إليها في الأجلين المذكورين سابقا والقيام بتحديد حجم الأثر فيهما وهو المطلوب تطبيقيا من خلال الصياغة اللغوية لإشكالية الدراسة.

2. متغيرات الدراسة:

من أجل الوصول إلى دراسة العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و نمو القطاع الصناعي في الجزائر تم الإعتماد على مجموعة من المتغيرات التي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي التي تخص الجزائر خلال الفترة (1980-2023)، وهي كالآتي:

1.2. القيمة المضافة لقطاع الصناعة:

وهي عبارة عن القيم التي يساهم بها قطاع الصناعة (سواء الصناعات الاستخراجية أو الصناعات التحويلية) في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، إذ يساهم القطاع الصناعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسب متفاوتة خلال فترة الدراسة الممتدة من 1980 إلى غاية 2023 ونرمز لهذا المتغير بالرمز (VAI).

2.2. الاستثمار الأجنبي المباشر:

وهو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة ، وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات، وتوضح هذه السلسلة صافي التدفقات الخارجية للاستثمارات وهي مقسمة على إجمالي الناتج المحلي، ونرمز لهذا المتغير بالرمز (INV).

3.2. سعر الصرف:

و هو السعر الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانونا، ويتم حسابه كمتوسط سنوي استنادا للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي)، ونرمز لهذا المتغير بالرمز (TCH).



4.2. إيرادات الموارد النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي):

إيرادات الموارد النفطية هي الفرق بين قيمة إنتاج الموارد النفطية بالأسعار العالمية وإجمالي تكلفة الإنتاج، ونرمز لهذا المتغير بالرمز (RP).

ولتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع يمكن كتابة الدالة في شكلها الأصلي على النحو التالي :

$$VAI_t = f(INV_t, TCH_t, RP_t, \varepsilon_t)$$

حيث :

VAI_t : يمثل المتغير التابع

INV_t, TCH_t, RP_t : تمثل المتغيرات المستقلة

ε_t : يمثل حد الخطأ العشوائي.

ولتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في المدى القصير والطويل في نفس المعادلة بالإضافة إلى تحديد حجم التأثير المباشر والتراكمي في المدى الطويل، سنقوم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذات المتباطئات الموزعة (ARDL) وهو مزيج بين نموذج الانحدار الذاتي (AR) ونموذج المتباطئات الموزعة (DLM) (دامورد جوجارتي (هند عبد الغفار عودة المترجمون)، 2015، صفحة 107)، وهو نموذج ديناميكي أكثر عمومية ويمكن كتابة نموذج $ARDL(p,q)$ على الشكل التالي :

$$Y_t = A_0 + \sum_{i=1}^p A_i Y_{t-i} + \sum_{i=1}^q B_i X_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث : (p) تمثل حدود الانحدار الذاتي و (q) تمثل حدود المتباطئات الموزعة، ويتم الاعتماد على معيار (Akaike) لتحديد عدد المتباطئات المدرجة في النموذج .

ومن مميزات هذا النموذج القياسي أنه يمكن استخدامه في حالة ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند الدرجة (0) أو (1) أو مزيج بينهما، (Pesaran, M. H. and Shin, 1999, p. 352)، كما يمكن من خلال هذا النموذج تحديد حجم مضاعف التأثير المباشر بالإضافة إلى معاملات العلاقة القصيرة الأجل، وأيضا يمكن تحديد حجم مضاعف الزيادة التراكمية (مضاعف المدى الطويل) بالإضافة إلى معاملات العلاقة الطويلة الأجل.

3. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

وفي دراستنا هاته قبل القيام باختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL) سنقوم في المرحلة الأولى بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجات التكامل لكل سلسلة، والجدول التالي يبين درجة التكامل للسلاسل الزمنية محل الدراسة وبالاتماد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) (Bourbonnais, R., 2015, p. 220).



جدول رقم (02): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار ADF)

		VAI	INV	TCH	RP
With Constant	t-Statistic	-2.273488	-2.307727	0.517109	-2.762610
	Prob.	0.1849	0.1742	0.9854	0.0722
		n0	n0	n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.160555	-3.057579	-5.111995	-2.854455
	Prob.	0.1060	0.1293	0.0010	0.1869
		n0	n0	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.087739	-1.928954	1.494078	-1.496058
	Prob.	0.2463	0.0522	0.9645	0.1245
		n0	*	n0	n0
At First Difference					
		d(VAI)	d(INV)	d(TCH)	d(RP)
With Constant	t-Statistic	-6.240794	-8.226450	-4.343875	-6.142472
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0013	0.0000
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.227383	-8.121926	-4.271373	-5.361970
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0082	0.0004
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.345460	-8.343963	-3.555580	-6.202228
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0007	0.0000
		***	***	***	***

المصدر: من إعداد الباحثين وبالاغتماد على بيانات موقع (البنك الدولي، 2025) ومخرجات برنامج Eviews12

ومن خلال نتائج الجدول رقم (02) نلاحظ أن كل المتغيرات عند المستوى (LevelAt) تحتوي على جذر الوحدة بالنسبة للنماذج الثلاث ماعدا بعض الملاحظات الخاصة بوجود المعنوية عند (5%، 10%، 1%) في بعض النماذج المختلفة وليس النماذج الثلاث لكل متغير، وبالتالي يمكن القول عموماً بالنسبة لجميع المتغيرات على أساس اختبار جذر الوحدة عند مستوى معنوية (5%) للنماذج الثلاث قبول فرضية عدم الخاصة باختبار (ADF) وبالتالي جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة، أما بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى (At First Difference) نلاحظ أن كل المتغيرات لا تحتوي على جذر الوحدة بالنسبة للنماذج الثلاث أي قبول الفرضية البديلة الخاصة باختبار (ADF) وبالتالي السلاسل الزمنية مستقرة.

ومن خلال اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة التكامل تم التوصل إلى أن كل السلاسل مستقرة ومتكاملة من الدرجة (1) وبالتالي يمكن تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL).

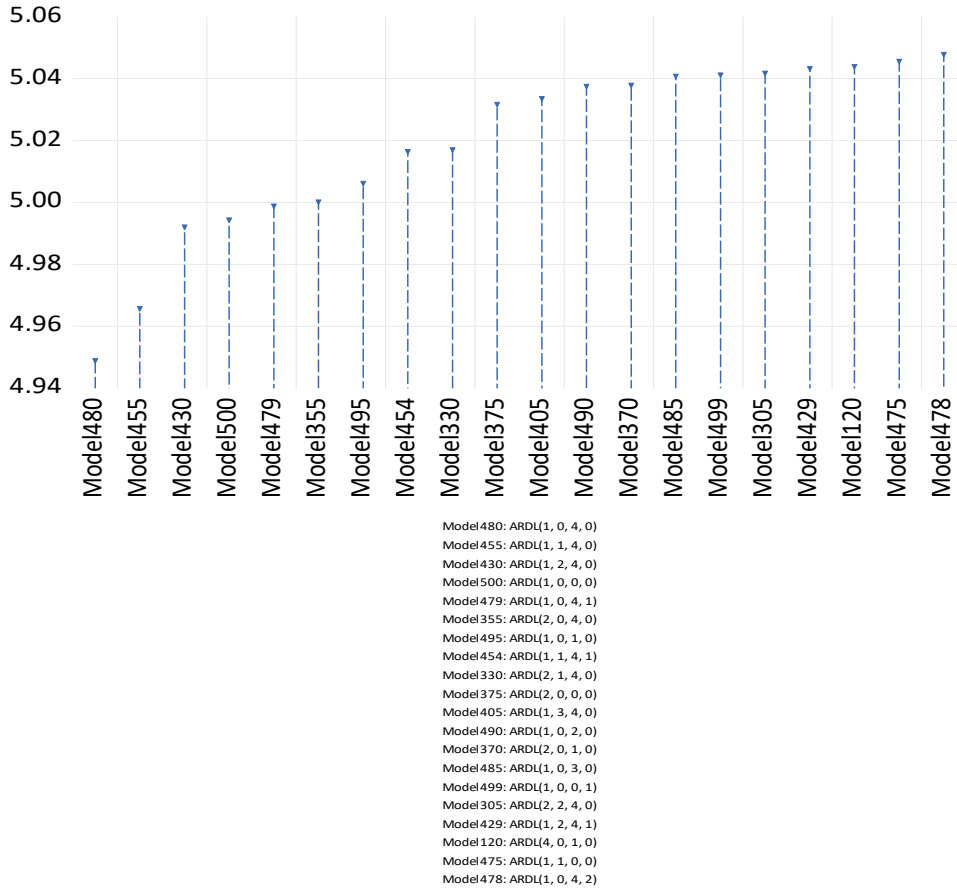
4. مراحل تقدير النموذج (منهجية الحدود): سنستخدم في هذه المرحلة طريقة الحدود للكشف عن وجود تكامل مشترك (علاقة في الأجل الطويل والقصير) وتقدير هذه العلاقة من خلال المراحل التالية :

1.4. تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج :

لتحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج قمنا بالمقارنة بين النتائج المستخرجة بالاغتماد على معيار Akaike

لنتوصل إلى أن النموذج الأمثل هو $ARDL(1,0,4,0)$ والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (03) : تحديد فترات الإبطاء المثلى عن طريق معيار Akaike
Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من إعداد الباحثين وبالاعتماد على قاعدة البيانات وباستخدام برنامج Eviews12

2.4. اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود):

ومن أجل إجراء هذه الطريقة يتم اختبار التكامل المشترك من خلال نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، وباستخدام متغيرات الدراسة يمكن كتابته من الشكل التالي:

$$\Delta VIA_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p1} A_i \Delta VAI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} B_i \Delta INV_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \gamma_i \Delta TCH_{t-i} + \sum_{i=0}^{q3} \delta_i \Delta RP_{t-i} + \vartheta_1 VAI_{t-1} + \vartheta_2 INV_{t-1} + \vartheta_3 TCH_{t-1} + \vartheta_4 RP_{t-1} + \varepsilon_t$$

ولاختبار التكامل المشترك في نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة نركز على اختبار الحدود من خلال اختبار الفرضيات التالي:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \vartheta_1 = \vartheta_2 = \vartheta_3 = \vartheta_4 = 0 \\ H_1: \vartheta_1 \neq 0; \vartheta_2 \neq 0; \vartheta_3 \neq 0; \vartheta_4 \neq 0 \end{array} \right\}$$



حيث نرفض فرضية العدم H_0 إذا كانت القيمة الإحصائية F -Stat أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، أي نرفض فرضية عدم وجود تكامل مشترك (عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل)، ونقبل بالفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود هاته العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

أما إذا كانت قيمة الإحصائية F -Stat أصغر من الحد الأدنى للقيم الحرجة نقبل فرضية العدم أي نقبل فرضية عدم وجود تكامل مشترك (عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) (Pesaran, M, & al, 1996, p. 10) ومن خلال النتائج المستخرجة من برنامج Eviews12 لاختبار الحدود تم التوصل الى النتائج التالية:

جدول رقم (03): اختبار الحدود لنموذج ARDL

ARDL Bounds Test

F-statistic	4.585631	
Critical Value Bounds		
I0 Bound	I1 Bound	Significance
2.37	3.20	10%
2.79	3.67	5%
3.15	4.08	2.5%
3.65	4.66	1%

المصدر: من إعداد الباحثين وباعتماد على قاعدة البيانات وباستخدام برنامج Eviews12

ومن خلال المقارنة بين القيمة الإحصائية F -Stat (F -stat = 4,58) أكبر من الحد العلوي للقيمة الحرجة (5%)، أي نرفض فرضية عدم وجود تكامل مشترك (عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل)، ونقبل بالفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود هاته العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

3.4. اختبارات فحص بواقي تقدير النموذج :

في هذه المرحلة سنعتمد على أهم الاختبارات الخاصة بالارتباط الذاتي للأخطاء (Breusch-Godfrey LM Test)، بالإضافة إلى اختبار عدم ثبات التباين (ARCH Test) واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque Bera Test)، والجدول التالي يوضح أهم النتائج المتوصل إليها:

جدول رقم (04): اختبارات فحص بواقي تقدير النموذج

Prob.F= 0,97	F= 0,08	الارتباط الذاتي للأخطاء (LM Test) Breusch-Godfrey
Prob.F=0,39	F=1,28	اختبار عدم ثبات التباين (Breusch-Pagan-Godfrey)
Prob.F= 0,51	F= 1,19	التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque- Bera)

المصدر: من إعداد الباحثين وباعتماد على قاعدة البيانات وباستخدام برنامج Eviews12



ومن خلال النتائج المدرجة في جدول اختبارات فحص البواقي يمكن أن نستنتج أن جميع الاحتمالات الخاصة بالإحصائية (F-stat) أكبر من مستوى المعنوية (0,05) وبالتالي قبول فرضية العدم في جميع الاختبارات أي قبول فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء بالإضافة إلى قبول فرضية ثبات التباين وقبول أيضا فرضية أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

4.4. تقدير النموذج :

ومن خلال النتائج المتوصل إليها سابقا يمكن تقدير النموذج في الأجل القصير والطويل على النحو التالي:

جدول رقم (05): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable : DVAI

Selected Model : ARDL (1, 0, 4, 0)

Date : 01/30/25 Time :15 :14

Sample : 1980 2023

Included observations : 39

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DTCH)	0.095923	0.087062	1.101772	0.2793
D(DRP)	0.822786	0.118863	6.922114	0.0000
D (DRP (-1))	0.063332	0.118813	0.533039	0.5979
D (DRP (-2))	-0.107959	0.118477	-0.911223	0.3694
D (DRP (-3))	-0.252065	0.117342	-2.148118	0.0399
D(DINV)	0.194168	1.316034	0.147540	0.8837
CointEq (-1)	-1.275713	0.166757	-7.650116	0.0000
Cointeq = DVAI - (0.0752*DTCH + 1.0753*DRP -0.1522*DINV - 0.5473)				

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTCH	0.018523	0.008693	2.130746	0.0368
DRP	1.075324	0.232220	4.630623	0.0001
DINV	0.044463	0.020339	2.186024	0.0443
C	-0.755467	0.192209	-3.930439	0.0289

المصدر: من إعداد الباحثين وبالاغتماد على قاعدة البيانات وباستخدام برنامج Eviews12



ونلاحظ من خلال جدول تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة أن معامل تصحيح الخطأ سلمي و معنوي إحصائيا وهذا ما يؤكد وجود علاقة على المدى الطويل مابين المتغيرات قيداً لدراسة، ويشير هذا المعامل إلى وجود تصحيح العلاقة من المدى القصير إلى المدى الطويل حيث يهدف إلى تعديل العلاقة في المدى القصير حتى تبقى متوازنة على المدى الطويل، وبلغت سرعة التعديل (-1.27).

ومن خلال معاملات النموذج المقدّر نلاحظ:

-التأثير الإيجابي لمتغير الإستثمار الأجنبي المباشر (INV) في المدى الطويل على نمو القطاع الصناعي (VAI)، حيث نجد معنوية المتغير عند مستوى معنوية (5%) كما نلاحظ العلاقة الطردية وذلك من خلال الإشارة الموجبة وهذا مقبول اقتصاديا، حيث يمكن أن نستخلص من خلال نتائج العلاقة الطويلة الأجل أن الزيادة في المتغير (INV) بوحدة واحدة سيكون حجم التأثير في المتغير التابع (VAI) بالزيادة بـ 0,04 وحدة.

-أما بالنسبة لمتغير سعر الصرف (TCH) في الأجل الطويل فنلاحظ أيضا معنوية هذا المتغير عند مستوى معنوية (5%)، كما نلاحظ العلاقة الطردية وذلك من خلال الإشارة الموجبة وهذا مقبول اقتصاديا، حيث يمكن أن نستخلص من خلال نتائج العلاقة الطويلة الأجل أن الزيادة في المتغير (TCH) بوحدة واحدة سيكون حجم التأثير في المتغير التابع (VAI) بالزيادة بـ 0,01 وحدة.

-أما بالنسبة لمتغير الإيرادات البترولية (RP) فنلاحظ أيضا معنوية هذا المتغير عند مستوى معنوية (5%)، كما نلاحظ العلاقة الطردية وذلك من خلال الإشارة الموجبة وهذا مقبول اقتصاديا، حيث يمكن أن نستخلص من خلال نتائج العلاقة الطويلة الأجل أن الزيادة في المتغير (RP) بوحدة واحدة سيكون حجم التأثير في المتغير التابع (VAI) بالزيادة بـ 1,07 وحدة وهو حجم تأثير أكبر من المتغيرين المستقلين السابقين، أي أن الإيرادات البترولية في الجزائر لها أثر كبير على نمو القطاع الصناعي في المدى الطويل.

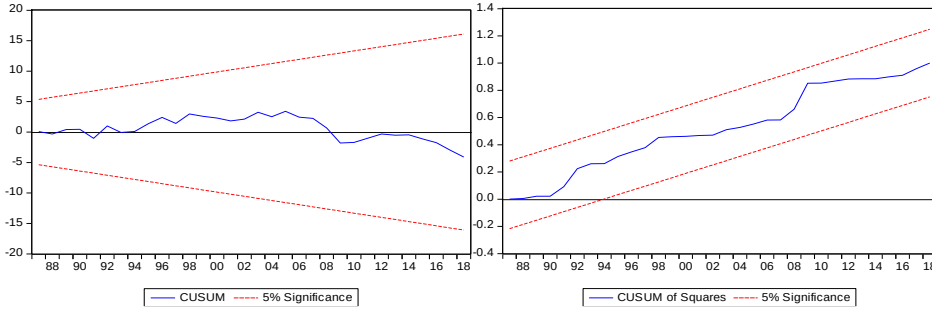
-أما فيما يخص النتائج المتوصل إليها في المدى القصير فكانت تختلف عن نتائج المدى الطويل، حيث أظهرت النتائج عدم معنوية المتغيرات في حين كانت معلمة حد تصحيح الخطأ قد قدرت بقيمة ثابتة قدرها (-1,27) وكانت معنوية عند حدود 5% حيث نستطيع القول أن هذه النتيجة السابقة تعكس مدى العلاقة التوازنية في المدى الطويل وأن معلمة حد تصحيح الخطأ قد ساهمت في تعديل النموذج للتوازن في المدى الطويل بعدما كان فيه اختلال في المدى القصير.

5.4. اختبار استقرارية النموذج المقدّر:

سنركز في هذا الاختبار على المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (CUSUM of Squares)، حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة، إذا وقع الشكل البياني للاختبارات داخل منطقة الحدود الحرجة عند مستوى 5%، ومن خلال الشكلين المواليين نلاحظ أن خط البيان كان في الوسط بين خطي حدود المنطقة الحرجة، وهذا ما يفسر الاستقرار التام في النموذج عند مستوى معنوية 5%.



شكل رقم (04): اختبار المجموع التراكمي للبواقي ولمربعات البواقي المتابعة (CUSUM /CUSUMofSquares)



المصدر: من إعداد الباحثين وبالاتماد على قاعدة البيانات وباستخدام برنامج Eviews12

الخلاصة:

لقد تطرقنا في هذا المقال إلى دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي ونمو القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1980-2023)، معتمدين في ذلك على الدراسة النظرية والتطبيقية باستخدام النمذجة القياسية، حيث تم الارتكاز على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية، ومن خلال دراستنا النظرية لمجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للقطاع الصناعي في الجزائر، يمكن القول أن خصوصية الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا ريعيا يبقى يلعب دورا مهما في تطوير ونمو القطاع الصناعي، حيث نجد أن هذا الأخير لم يرق إلى المستوى المطلوب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي ولم يصل بعد إلى مستوى التوقعات للتخلص من التبعية النفطية وذلك بالنظر إلى نسب نمو القطاع الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي التي تبقى ضئيلة رغم امتلاك الجزائر موارد اقتصادية و طبيعية هائلة متنوعة المصدر إضافة إلى وفرة اليد العاملة، ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة منها غياب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة و غياب رأس المال البشري المؤهل، بالإضافة إلى غياب المعرفة واستدامتها في تطوير باقي القطاعات، كما تبقى جهود الجزائر موجهة لهذا القطاع من خلال التشريعات القانونية المحفزة للاستثمار في مجال القطاع الصناعي وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب مع القضاء على كل الصعوبات التي من شأنها عرقلة وتيرة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كالفساد أو البيروقراطية أو ظواهر أخرى غير محفزة لتطور ونمو القطاع الصناعي.

ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع هذا المقال فقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

- تركز معظم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر في قطاع المحروقات.
- ضعف النسيج الصناعي الجزائري الذي يقتصر فقط على الصناعات الاستخراجية و الصناعات التحويلية.
- عدم انتهاج الجزائر لسياسات و خطط واضحة للاهتمام بقطاع الصناعة وتطويره وكذا الانتقال إلى الصناعات الإستراتيجية و الثقيلة.

- كما توصلت النتائج التطبيقية إلى الأثر الإيجابي في المدى الطويل للاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر.

قائمة المراجع:

- Bertrand, R.(1971). *Economie finciere internetinele*.(PUF, Ed.) Paris, France.
- Jean de Dieu and Kazadi Ntita, François and Ntanga Ntita.(2019) . Investissement Directs Etrangers et croissance économique en république démocratique du Congo RDC. Récupéré sur université officielle de Mbuji-Mayi .*Munich Personal RePEc Archive*.
- M.L.Jhingan. (2011). *Theeconomicsdevelopmentandplanning* (40 ed.). Delhy: Vrinda publications.
- Mekarssi, L. &. (2019). Analysis of the impact of foreign direct investment on some economic indicators in Algeria. Strategy and Development. *Strategy and Development Review*.
- Soudou Blade. (2014). *Gouvernance institutionnelle, investissement directs etrangers et croissance economique des pays de la communaute economique des etats de lafrigue de louest. universite du quebec, canada*. Université du Québec à Montréal.
- Pesaran, M. H. and Shin. (1999). An Autoregressive Distributed Lag Modeling Approach to cointegration Analysis. 352.
- Bourbonnais.(2015).Econométrie ,Cours et exercices corrigés .Paris :Dunod.220.
- Pesaran, M &, al(1996). Testing for existence of a long-run relationship., University of Cambridge: Department of Applied Economics.10
- بلال ملاحسو ، آمال تخنوني. (2015). الاتجاه المعاصر لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر المحلي و الدولي وأقره على التنمية الإقتصادية. الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي في الجزائر، "كيف يصبح الإستثمار الخاص الأجنبي في خدمة التنمية الوطنية في الجزائر". ورقة،: جامعة ورقلة.
- بن يوب لطيفة، عوار عائشة، خرافي خديجة. (2019). أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاعالصناعي MPRA.6، بالجزائر،
- حسان خضر. (2004). الإستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف و قضايا. جملة جسر التنمية،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأفطار العربية، 6.
- حسين ناجي.(2009).تحليل وتقييم مناخ الاستثمار فيالجزائر.مجلة العموم الانسانية بحوث اقتصادية، 59.
- عبد الكريم كاكي.(2013).الإستثمار الأجنبي المباشروالتنافسيةالدولية.بيروت-لبنان:مكتبة حسن العصرية.
- عبلة عبد الحميد بخاري. (بلا تاريخ). نظريات النمو والتنمية الاقتصادية. التنمية والتخطيط الاقتصادي.



- عميروش محمد شلغوم. (2012). دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية. بيروت-لبنان: مكتبة حسن العصرية.
- مدحت القريشي. (2007). التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات. الأردن: دار وائل للنشر.
- مركز املشروعات الدولية الخاصة. (2004). الإستثمارات الأجنبية المباشرة. القاهرة.
- نزيه عبد المقصود محمد مبروك. (2013). الأثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية-دراسة مقارنة. الإسكندرية-مصر: دار الفكر الجامعي.
- دامورد جوجاراتي (هند عبد الغفار عودة الملتحجون). (2015). الاقتصاد القياسي (الجزء الثاني). السعودية : دار المريخ للنشر، ص. 107.
- بثينة المحتسب، (2009)، "اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلد 36، العدد 2، ص ص 316-331.
- سامي عبيد التميمي، (2008)، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006 ، مجلة الغاري للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، مجلد 2، العدد 9، ص. 196.